العرب
الأربعاء 2021/09/22
السنة 44 العدد 12187

البرلمان الليبي يسحب الثقة من حكومة عبدالحميد الدبيبة

المجلس الأعلى للدولة يعتبر القرار مخالفا للاتفاق السياسي

قرر مجلس النواب الليبي سحب الثقة من حكومة الوحدة الوطنية، وسط رفض المجلس الأعلى للدولة إجراءات السحب، معتبرا هذا الإجراء باطلا لمخالفته الإعلان الدستوري والاتفاق السياسي.

الدبيبة في حالة تسلّل

طبرق (ليبيا) – صوّت مجلس النواب الليبي الثلاثاء بالأغلبية على سحب الثقة من حكومة الوحدة الوطنية برئاسة عبدالحميد الدبيبة، بعد ستة أشهر من منحها الثقة لممارسة مهامها، وتحويلها إلى حكومة تصريف أعمال، وهو ما يرفضه الإخوان في ليبيا.

وأكد المتحدث الرسمي باسم مجلس النواب عبدالله بليحق، أن النواب صوتوا بأغلبية تسعة وثمانين نائبا على قرار سحب الثقة من الحكومة خلال جلسة الثلاثاء، التي شارك فيها 113 نائبا.

وأضاف "سحب الثقة لا يحتاج إلى تصويت الغالبية الموصوفة وهي 120 صوتا، بل الغالبية المطلقة التي يمثلها وفق الوضع الحالي للنواب ستة وثمانون صوتا".

وأشار إلى أن "المرحلة التالية ستكون تشكيل حكومة تصريف أعمال وأن الحكومة ستستمر في تسيير أعمالها اليومية كحكومة تصريف أعمال".

واستأنف البرلمان الليبي جلسته بعد أن قرر أمس تشكيل لجنة برلمانية للتحقيق مع الحكومة "في الاتفاقيات والتكليفات والقرارات التي اتخذتها في عدد من الملفات، على أن تنجز اللجنة أعمالها في غضون أسبوعين".

ولم تنتظر رئاسة المجلس نتائج التحقيق وأدرجت بند التصويت على سحب الثقة من الحكومة في جدول أعمال جلسة الثلاثاء، بعد أن فشلت الاثنين في طرحه للتصويت لغياب النصاب القانوني.

عبدالله بليحق
الحكومة ستستمرّ في تسيير أعمالها كحكومة تصريف أعمال

وأصدر البرلمان عدة قرارات متلاحقة بشأن الحكومة، منها عقد جلسة لتقييم ردود الدبيبة وفريقه الوزاري على أسئلة النواب، وأخرى بشأن النظر في طلب تقدم به خمسة وأربعون نائبا لسحب الثقة من الحكومة.

وأعلنت رئاسة المجلس عن تشكيل لجنة برلمانية للتحقيق مع الحكومة، قبل أن تعلن أمس بشكل مفاجئ عن سحب الثقة منها دون انتظار نتائج تحقيق اللجنة البرلمانية.

وأعلن المتحدث الرسمي باسم المجلس الأعلى للدولة محمد بن عبدالناصر عن رفض المجلس الأعلى لقرار مجلس النواب بسحب الثقة من حكومة الوحدة الوطنية، مؤكدا أن المجلس يعتبر أن القرار باطل لمخالفته الإعلان الدستوري والاتفاق السياسي "وكل ما يترتب عليه باطل".

وبشأن الجدل الحاصل حول حقيقة توفر نصاب سحب الثقة من الحكومة، قال المتحدث الرسمي باسم مجلس النواب لوسائل إعلام ليبية، "إن عملية التصويت تمت برفع أيدي النواب المشاركين في الجلسة وبلغ عددهم 89 نائبا"، مؤكدا أنه النصاب الذي تنص عليه لوائح المجلس الداخلية لسحب الثقة من الحكومة.

وفي بيان مقتضب لبليحق عبر صفحته الرسمية على فيسبوك، فإن حكومة الوحدة الوطنية ستستمر في "تسيير أعمالها اليومية كحكومة تصريف أعمال".

والأسبوع الماضي، لفت رئيس مجلس النواب عقيلة صالح إلى أن خمسة وأربعين نائبا تقدموا وفقا للقانون بعد الاستماع إلى إجابات الحكومة بطلب لسحب الثقة منها.

وأضاف عقيلة صالح أن المادة 194 من اللائحة الداخلية تنص على أن المجلس لا ينظر إلى طلب سحب الثقة إلا إذا تقدم ربع أعضاء المجلس وهو ما تم ولا ينظر إلى الطلب إلا بعد ثمانية أيام من تقديمه، ولا يتم أخذ الرأي فيه إلا بعد يومين من عرض الطلب، و"إذا قرر البرلمان سحب الثقة بأغلبية أعضائه عدّت مستقيلة وتستمر في تسيير الأعمال إلى حين تشكيل حكومة جديدة".

وعرفت العلاقة بين الحكومة والبرلمان خلافات عدّة، بدأت بامتناع مجلس النواب عن المصادقة على مقترح الميزانية المقدم من الحكومة لأكثر من مرة، في حين اتهم الدبيبة المجلس بـ"عرقلة الحكومة بشكل مستمر ومتعمّد لأسباب واهية وغير صحيحة"، على خلفية مطالبته بالمثول أمامه للاستجواب حول تقصير حكومته في أعمالها.

وكانت لجنة الحوار الوطني الليبية المكونة من خمسة وسبعين شخصا برعاية الأمم المتحدة، انتخبت في الخامس من فبراير مجلس رئاسيا جديدا برئاسة محمد المنفي، وعبدالحميد دبيبة رئيسا للحكومة، هدفهم الرئيسي هو تهيئة البلاد لإجراء الانتخابات في الرابع والعشرين من ديسمبر القادم.

وفي العاشر من مارس الماضي، منح البرلمان حكومة الدبيبة الثقة بأغلبية 132 عضوا.

وكان مجلس النواب استجوب الحكومة في طبرق في جلسة الثامن من سبتمبر الجاري، حيث تمت مناقشة موضوعات الدفاع والكهرباء والنفط.

وأكد النائب في البرلمان الليبي محمد العباني في تصريحات سابقة أنّ "سحب الثقة من الحكومة الليبية، سيحوّلها إلى حكومة تسيير أعمال، وسيؤخر استحقاق الرابع والعشرين من ديسمبر، حيث ستُجرى خلاله الانتخابات الرئاسية والتشريعية".

وطلب المجلس الأعلى للدولة في ليبيا من البرلمان الاثنين، تأجيل الانتخابات لمدة عام على الأقل، وذلك في غياب توافق حاليا على القانون الانتخابي.

وتسود خلافات سياسية في ليبيا منذ إعلان عقيلة صالح مُصادقته على قانون للانتخابات الرئاسية، الذي صدر في التاسع من سبتمبر الجاري.

وقال رئيس المجلس الأعلى للدولة خالد المشري خلال مؤتمر صحافي في العاصمة طرابلس "لا نعترف بأن مجلس النواب صادق على قانون انتخابات الرئيس الذي تمّ دون تصويت قانوني أو توافق، ويشاطرنا في ذلك عدد من نواب".

وسبق أن لوّح رئيس مجلس النواب، بإمكانية نظر المجلس في مسألة سحب الثقة من الحكومة، منتقدا "أداء الحكومة في ما يتعلق بتوحيد المؤسسات، وتوفير متطلبات المواطنين من الغذاء والدواء والكهرباء، والمصالحة الوطنية، والاستعداد للانتخابات".

ولم تستبعد وزيرة الخارجية الليبية نجلاء المنقوش في أواخر أغسطس احتمال تأجيل الانتخابات في حال تأخر مجلس النواب في إقرار القانون الانتخابي.

اعتراف أوروبي بأهمية الشراكة مع المغرب

الرباط – أشادت أطراف أوروبية بأهمية المملكة المغربية كشريك استراتيجي لأوروبا، داعية إلى تعزيز التعاون الثنائي بين الطرفين في مختلف المجالات.

وقال نائب رئيس مجموعة حزب الشعب الأوروبي في البرلمان الأوروبي، أندري كوفاتشيف الاثنين إن المغرب شريك "بالغ الأهمية" للاتحاد الأوروبي.

وعقب المباحثات التي أجراها مع وزير الخارجية المغربي ناصر بوريطة الاثنين في الرباط، قال المسؤول الأوروبي إن "المغرب شريك بالغ الأهمية للاتحاد الأوروبي، ويتعين علينا تعزيز علاقاتنا بعد الانتخابات الحرة والديمقراطية والشفافة التي جرت بالمملكة".

وأضاف النائب البلغاري في البرلمان الأوروبي، وهو أيضا مقرر المغرب داخل لجنتي الشؤون الخارجية والتجارة الدولية بالبرلمان الأوروبي، أنه ينتظر تشكيل الحكومة الجديدة في المغرب لكي يتمكن الطرفان من مواصلة تعزيز العلاقات "الجيدة" التي تربطهما في كافة المجالات السياسية والاقتصادية والأمنية وتلك المتعلقة بالتجارة.

وأبرز كوفاتشيف أن "للمغرب أصدقاء كثيرين داخل البرلمان الأوروبي"، مشيرا إلى أن زيارته للرباط بحثت على وجه الخصوص سبل تعزيز الروابط المغربية الأوروبية وتحديد التحديات التي يتعين رفعها؛ وفق ما أوردت وكالة الأنباء المغربية.

وأشاد بالسير الجيد للانتخابات التي جرت مؤخرا في البلاد، مبرزا في بيان له "الشفافية التي ميزت الانتخابات وجودة تنظيمها من قبل السلطات المغربية، رغم ظروف الجائحة"، قائلا إن "هذه الانتخابات تظهر مرة أخرى مرونة المملكة في مواجهة الأزمة الصحية، فضلا عن نضج تجربتها الديمقراطية"، مؤكدا أنه "في منطقة غير مستقرة، من المهم أن يواصل الاتحاد الأوروبي دعم المغرب كشريك موثوق به ومستقر في المنطقة وفي أفريقيا".

والثلاثاء صادق الاتحاد العام لمقاولات المغرب ومنظمة أرباب الأعمال الأوروبية، إلى جانب الغرفة الأوروبية للتجارة والصناعة بالمغرب، على "ميثاق تحديث التجارة والاستثمار بين الاتحاد الأوروبي والمملكة المغربية".

وتسعى الوثيقة الموقعة بين الأطراف الثلاثة إلى تحديث إطار العلاقات التجارية والاستثمارية بين الاتحاد الأوروبي والمغرب، من أجل تحرير الإمكانات الاقتصادية غير المستغلة لهذه الشراكة، لفائدة إقلاع اقتصادي فعّال ومستدام في مرحلة ما بعد الجائحة.

ووفق بلاغ مشترك، أشار بيير غاتاز رئيس المنظمة، إلى أن العالم تغير منذ توقيع اتفاقية الشراكة بين الاتحاد الأوروبي والمغرب سنة 2000، وهو ما فرض تعديلها تماشيا مع الواقع التجاري للقرن الحادي والعشرين، واحتياجات المقاولات في مجالات مهمة، مثل الاقتصاد الرقمي.

وقال شكيب لعلج رئيس الاتحاد العام لمقاولات المغرب، إن "الاتحاد الأوروبي يعتبر شريكا تجاريا طبيعيا وموثوقا بالنسبة للمغرب".

أندري كوفاتشيف
المغرب شريك بالغ الأهمية للاتحاد الأوروبي

وأضاف لعلج حسب البلاغ "من الأساسي اليوم إعطاء نفس جديد لهذه العلاقة حتى نستفيد معا من الفرص المتاحة، لاسيما في ما يتعلق بسلاسل التوريد الغذائية بشكل خاص، فضلا عن أولوياتنا من حيث الاستدامة والرقمنة".

ولفت رئيس الغرفة الأوروبية للتجارة والصناعة بالمغرب إدوين سلويسمانس إلى أن الإمكانات كبيرة من حيث تنمية التجارة الثنائية التي يوفرها تحرير وتبسيط التبادلات، المنصوص عليها في ميثاق التحديث المرتقب، بالنسبة إلى مقاولات ضفتي المتوسط.

وتشير الوثيقة الموقعة بين المنظمات الثلاث إلى ثماني ركائز لتحديث اتفاقية الشراكة بين الاتحاد الأوروبي والمغرب، من خلال تسهيل الاستثمار، وتحسين فرص ولوج المستثمرين إلى الأسواق في القطاعات ذات الأولوية، مثل الطاقات المتجددة، والصناعات الغذائية والخدمات الرقمية.

كما دعت إلى تقليص الحواجز غير الجمركية على المنتجات الصناعية، والاعتراف المتبادل بالأنظمة والمعايير ذات الصلة، وتحرير وتسهيل التجارة في قطاع الخدمات والنقل؛ وتنادي أيضا بإنشاء إطار للاعتراف المتبادل ببعض المؤهلات المهنية وتسهيل التجارة والاندماج الجهوي والقاري، وإنشاء "شبابيك وحيدة إدارية" لفائدة المقاولات الصغيرة جدا والصغرى والمتوسطة، لتعزيز مشاركتها في التبادلات بين الاتحاد الأوروبي والمغرب.

وتضمنت الوثيقة الموقعة أيضا الإشارة إلى أهمية تعزيز وتسهيل التجارة في منتجات الصناعات الغذائية، وتحسين مناخ الأعمال لاستثمار الفرص المتاحة وتحقيق التنمية المستدامة.

دعوات متجددة لمراجعة القانون الانتخابي في تونس

إجماع سياسي على تعطيل البرلمان للحياة العامة

خالد هدوي

تونس - لا تزال المنظومة القانونية للانتخابات في تونس تعاني من نقائص وثغرات، ما جعلها محلّ انتقادات لاذعة من موعد انتخابي إلى آخر، وسط إجماع الخبراء والمتابعين على ضرورة تغيير أسس القانون الانتخابي الذي لا يفرز أغلبية حاكمة.

وأكدت القاضية في محكمة المحاسبات فضيلة القرقوري على أهمية مراجعة القانون الانتخابي.

وقالت في تصريح لإذاعة محلية، الثلاثاء، إن "الأحكام الباتة في ما يتعلق بالمخالفات الانتخابية يجب أن تكون في وقت وجيز".

وأوضحت القرقوري أن "القانون الانتخابي يعطيهم الحق في إسقاط العضوية لكن قيدهم بالإجراءات التي لا تتماشى مع المادة الانتخابية، إضافة إلى طول مدة الإجراءات"، مشددة على "ضرورة أن تكون الإجراءات مختصرة حتى يكون القضاء ناجزا من خلال الوصول لأحكام باتة".

ووضعت الهيئة العليا لتحقيق أهداف الثورة والإصلاح السياسي والانتقال الديمقراطي، التي رأسها عياض بن عاشور سنة 2011 والتي كلفت بتكوين مؤسسات تشرف على الانتقال الديمقراطي في تونس، نواة القانون الحالي.

ويمنع النظام الانتخابي استفراد أيّ حزب بغالبية حكم، ويؤدي دوما عبر قانون أكبر البقايا إلى برلمان مفتت لا جامع بين مكوناته سوى التعطيل المتبادل.

ولم يتم تعديل النقطتين الإشكاليتين في القانون المذكور الصادر سنة 2014. (القانون عدد 16 لسنة 2014)، فتم ترسيخهما وهما نقطة التصويت النسبي: الفصل 107 منه الذي ينصّ على أنه "يجرى التصويت على القائمات في دورة واحدة، ويتمّ توزيع المقاعد في مستوى الدوائر على أساس التمثيل النسبي مع الأخذ بأكبر البقايا". ونقطة المناصفة بين الذكور والإناث في القائمات.

وأفاد ناجي جلول، أمين عام حزب الائتلاف الوطني التونسي، أن "القانون الانتخابي منذ عشر سنوات، يفرز برلمانا فيه كل شيء، إلا صراع الأفكار"، قائلا "رأينا تبادل العنف، وتدني الأخلاق، والاصطفاف في سياسة المحاور الخارجية".

وأضاف في تصريح لـ"العرب"، أن "هناك إجماعا في تونس على أن البرلمان أصبح عنصر توتر في البلاد، ويمكن لحركة النهضة بستة في المئة من الأصوات أن تحكم البلاد، لأن النظام الانتخابي الحالي هجين ولا يعطي أغلبية حاكمة".

وتابع جلول "نريد قانونا انتخابيا يعطي أغلبيات، ويحدد عددا معينا من الأحزاب، ويعاقب كل من يرتكب تجاوزات وإخلالات، من بينها التمويل الأجنبي، ونريد أيضا أحزبا قوية ومهيكلة".

وأردف "هذا القانون تقريبا بُني على مقاس حركة النهضة، واليوم هي تكتوي بما فعلته"، لافتا إلى أن "الرئيس قيس سعيّد أنقذ النهضة من العنف بقراراته في الخامس والعشرين من يوليو الماضي".

ويناقش الخبراء والمختصون منذ سنوات تداعيات اعتماد نظام الانتخاب النسبي الحالي، والذي أدى إلى الجمود مما أساء إلى الطبقة السياسية وإلى سمعة الأحزاب كما أضعف السلطة الحاكمة والمعارضة.

وتصاعدت وتيرة الدعوات المنادية بمراجعة النظام القانوني، في ظل الواقع السياسي الذي تغذيه الصراعات والمناكفات بين الأحزاب، وثمة إجماع على ضرورة إحداث تغيير جذري لإعادة تصحيح مسار ترسيخ أسس الديمقراطية الناشئة.

ويرى مراقبون أن دعوات التغيير كان يجب أن تطرح بقوّة مع ظهور نتائج تقرير محكمة المحاسبات بشأن مراقبة الانتخابات التشريعية والرئاسية لعام 2019، والتي كشفت خروقات حزبية كثيرة، وأن مسألة إصلاح النظام الانتخابي بمختلف عناصره وفي مقدمتها تعديل القانون الانتخابي باتت ضرورة ملحّة أكثر من أي وقت مضى.

وطرحت النتائج التي نشرتها محكمة المحاسبات في تقريرها بشأن مراقبة الانتخابات التشريعية والرئاسية التونسية التي جرت أواخر العام 2019، وكشفت جملة من الخروقات الحزبية، مسألة إصلاح المنظومة الانتخابية بمختلف عناصرها وفي مقدمتها تعديل القانون الانتخابي بالبلاد.

ناجي جلول
القانون الانتخابي الحالي هجين وبُني على مقاس النهضة

عبيد البريكي
لا يمكن تعديل الدستور دون مراجعة القانون الانتخابي

وكانت فضيلة القرقوري، أفادت بأن محكمة المحاسبات، رصدت خلال عملها الرقابي على الانتخابات الرئاسية السابقة لأوانها والانتخابات التشريعية لسنة 2019، العديد من الإخلالات التي شابت الحسابات المالية للمترشحين وشرعية الموارد ومجالات إنفاقها وعدم الإفصاح عن مصادر التمويل واستعمال مال مشبوه غير مصرّح به في الحملات الانتخابية وعدم احترام أحكام مرسوم الأحزاب.

وأكد القاضي محمد العيادي، أن أحكاما قضائية ستصدر تبعا لنتائج تقرير محكمة المحاسبات التي تعدّ أعلى هيئة قضائية رقابية في البلاد حول الانتخابات التشريعية والرئاسية لسنة 2019، مبينا أن الأحكام المنتظرة ستغيّر المشهد السياسي.

وأبرز العيادي في تدوينة نشرها على صفحته الخاصة بموقع فيسبوك أن المشهد سيتغير بفقدان عديد النواب صفتهم داخل البرلمان طبقا للفصل الـ163 من القانون الانتخابي مشددا على أن "البعض سيحرم من الترشح مستقبلا للانتخابات الرئاسية والتشريعية الموالية".

ووصف، رئيس حركة تونس إلى الأمام عبيد البريكي البرلمان المجمدة أعماله من طرف رئيس الدولة، بالبرلمان المنتهي الصلوحية.

وقال في تصريح لإذاعة محلية "البرلمان هو السبب في دمار البلاد"، مشددا على "ضرورة حله، خاصة وأنه كان السبب الرئيسي للفساد المالي والإداري والسياسي الذي أدى بتونس إلى حالة من التدهور".

وعبر البريكي عن مساندته لتنظيم استفتاء، وقال إن ذلك يمثل أرقى أشكال الديمقراطية، كما أعلن دعمه للتوجه إلى انتخابات مبكرة.

تشتت حزبي وسياسي